



الواقعيون في إيران جاهزون للكلام

بقلم/ راي تاكيه

ترجمة/ عمران السعيدى

عن/ هيرالد تريبون

أفغانستان.. ففي نيسان عام ٢٠٠٤

يذهب رافسنجاني بعيداً حين يقول: (لقد ساعدنا الأمريكان في أفغانستان ونحن مستعدون للتعاون وانشطن ان إيران تنشئ تصدير النوية من المنشدين الإيرانيين يعتبرون العراق بأكثريته الشيعة مجالاً نموذجياً للدعاية لرسالتهم الراديكالية. وحتى في هذه القضية نجد الراعماتيين يخططون لكبح مشاريع الجانب الثيوقراطي. وان فكرة تصدير الثورة قد اهلمت من قبل أحد قادة المحافظين الراعماتيين هو (محمد لاريجاني) مستشار خامنئي القرب جدا حين يقول: (ان تجربة إيران لا يمكن استنساخها ثانية داخل العراق). وبالرغم من معارضة إيران السديدة لتدخل امريكا في العراق فهي تعرض احتمال التعاون المشترك مع الولايات المتحدة لإنجاز مشاريع مشتركة. وليس لدى إيران اية رغبة في رؤية عراق ضعيف بحكومة فاشلة مثل حكومة

سوف تعود يوماً ما). وهناك اتجاه آخر للراعماتية يؤكد على تواصل هذه المجموعة نحو القضية الخاصة بالأسلحة النووية، ففي الوقت الذي نرى فيه رجال الدين الرجعيين يريدون سحب إيران من اتفاقية نزع الأسلحة النووية وأن تنتج أسلحة نووية، نجد الراعماتيين يدركون بأن استراتيجية كهذه سوف تدمر العلاقات مع دول الخليج وتدفعهم أكثر إلى أحضان الولايات المتحدة.

وإضافة إلى ذلك فإن سياسة مثل هذه قد تثير حشرات أخرى وعزل إيران عن مشاركتها التجارية القيمة.

وبدلاً عن التحدي القوي يتبع الراعماتيون النموذج الكوري الشمالي في لعب الورقة الخاصة بالأسلحة النووية لكسب الأمن والاعتبارات الاقتصادية من الوحدة الدولية.

(حامد رضا أصفى) المتحدث الرسمي في وزارة الخارجية الإيرانية يتحدث عن موقف كهذا قائلاً: (نحن جاهزون للنقاش والتفاوض ولكننا نريد معرفة مدى الفائدة التي تحصل عليها الجمهورية الإسلامية

الضغوط العالي المرتبطة بهذه الطلبات والتي تتطلب ليس فقط إصلاحات تركييبية بل الاهتمام بالسياسة الخارجية التي ستنتهي عزلة إيران عن السوق الدولية وإنجاز ذلك على إيران أن تشغل دول الجوار لمحاولة التواصل مع الولايات المتحدة. وإن الراعماتيين عكس الإصلاحيين عليهم التحرك بسرعة نحو تحسين العلاقة مع المرجع الأعلى آية الله علي خامنئي.

إن من المعروف تاريخياً بالنسبة للمحافظين أنهم يدينون أمريكا بقوة ويصفونها بـ(الشیطان الأكبر)، ولكن تغيير الخارطة

الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط والمشروع الكبير لسلطة الولايات المتحدة على محيط إيران يقود إلى وضع حرج بحق إيران لإعادة تقييم للعلاقة المنطقية والعقولة مع الولايات المتحدة.

ويوضح السكرتير القوي لمجلس الأمن الوطني الأعلى (حسن روحاني) وهو قيادي براغماتي هذه النقطة قائلاً: لقد أصبح الأمريكيان جباراً لنا من خلال وجودهم في أفغانستان والعراق. علينا ان نكون واقعيين فالعلاقات

لقد أصبح التحدي النووي الإيراني موضوع المداولات الدولية، حيث تترك الجمهورية الإسلامية إدارة أمريكية أخرى، وهي تحاول ببساطة اعتبار النظام الإيراني غير منسجم مع التحولات وتحاول أيضاً عزله إلى أن تحين ساعة لإحلال البديل. ولكن من أهم التناقضات في إيران الحديثة أن حركة الإصلاح قد مكنت مسيرة المحافظين الراعماتية من الرغبة في إجراء حوار موسع مع الولايات المتحدة. ففي الوقت الذي يبدو فيه تحدي إيران أكثر حدة فإن توقعات طهران للملامة وانشطن لن تكن أكبر أبداً.

ومن الطبيعي لدى الغرب أن ينظروا نحو المحافظين الإيرانيين بوصفهم رجعيين متحدين في الهدف وذوي أيديولوجية ارتدادية. وحتى ضمن أولئك الذين يدعون إخلاصهم للثورة الإسلامية يوجد العديد ممن يعتبرون الشعارات لا يمكنها حل مشاكل إيران الاقتصادية والأمنية.

إن رجال الدين المحافظين والراعماتيين اللذين ضمن الرئيس القوي الأسبق هاشمي رافسنجاني يؤمنون بأنه على النظام أن يخاطب المطالب الاقتصادية والأمور ذات

في تقرير لمجموعة العمل الأمريكية

خطر وجود مصالح خاصة في السياسة الخارجية

بقلم جالين ويدليد

حكمت محكمة فيدرالية امريكية في قرار صدر مؤخراً على اندري شلايفر، استاذ الاقتصاد ذائع الصيت في جامعة هارفارد وجوناثان هاي المستشار القانوني الذي كان يعمل كذلك في هارفارد في ذلك الوقت، حيث وجدت المحكمة انهما تأمرا في التسعينيات لسلب الحكومة الامريكية بالنصيب والاحتتيال عندما كانا يساعدان في ادارة مشروع لانفاق مبلغ ٤٠٠ مليون دولار امريكي مخصصة من قبل الحكومة الامريكية لاصلاح الاقتصاد الروسي، اقيمت الدعوى بقيمة ١٢٠ مليون دولار من قبل ادارة وزارة العدل الامريكية عام ٢٠٠٠ حيث اتهمت جامعة هارفارد بالاضافة الى المستر شلايفر وزوجته، والسيد هاي وصديقته في ذلك الحين والتي اصبحت الان زوجته، واسقطت التهم لاحقا عن الامراتين.

يؤكد قرار الحكم، على كل حال، الخطر الذي لايسهل ادراكه بالتعاقد مع جماعات صغيرة لديها ارتباطات جيدة للقيام باعمال تعتبر تقليديا من المسؤوليات التي تقوم بها الحكومات في السياسة الخارجية والمساعدات الدولية، السيدان هاي وشلايفر كان من المفترض ان يقدمنا نصائح غير متحيزة في الوقت نفسه الذي كانا يقومان فيه باستثمارات شخصية مستغلين معرفتهم ببواطن الامور، هذا المشروع تم قبل قيام ادارة بوش بالتعاقد مع جهات غير حكومية للقيام بنشاطات عسكرية وبناء الدولة في العراق، والان بطريقة مماثلة المطلقين داخل الادارة الذين قادوا الاندفاع نحو الحرب في العراق يستفيدون من الاستراتيجية السياسية الخارجية واستراتيجية الامن الداخلي التي ايدها.

اصبح معهد هارفارد للتنمية الدولية والملغى حاليا في التسعينيات خلال سني الذروة في عملية الاصلاح الروسي، اصبح المعهد مسؤولا عن ادارة مشروع الولايات المتحدة لمساعدة الاصلاح الاقتصادي في روسيا، وبمساعدة المتنفذين في ادارة كلنتون والمرتبطين بجامعة هارفارد.

منح المعهد استثناءات من تقديم عروض تنافسية بعد تقديم مبررات مزعومة باسم (اعتبارات السياسة الخارجية) وتم اعطاؤهم الافضلية على بقية المتعهدين الذين يمثل قسم منهم منافسين للمعهد، ولهذا الفرض فان مدبرة هارفا اصبحوا القابضين الرئيسيين والمديرين والمنفذين لبرنامج المساعدة. منحت مجموعة هارفارد فعليا التفويض المطلق لتمكينهم من اداء كل الادوار الحكومية والجامعية والقيام بنشاطات تجارية، ذهبت ادوارهم المتعارضة الى موارد الاستثمار في السندات والاسهم، شركات النفط والالنيوم والاملاك والودائع المشتركة التي ذكرت في الدعوى القضائية، على الرغم من ان المجموعة كانت ظاهرياً ممثلة لبرنامج المساعدة الامريكية، فان السيد هاي كان قادراً على التصديق على بعض قرارات الخصخصة للدولة الروسية بموجب التفويض الممنوح له من قبل الاعضاء الروس في مجموعة هارفارد والذين كان قسم منهم يعملون موظفين في الحكومة الروسية.

حالة هارفارد تلقي الضوء على خطر تخلي الدولة عن مسؤولياتها ووظائفها الحيوية الى القطاع الخاص من دون الاعتماد على مصادر مستقلة للمعلومات ومن دون الاشراف المناسب، لان هدف المتعاقدين هو الغلابة في كسب الاموال الضخمة، وليس تحقيق السياسات الصالحة، ولهذا فان جدول اعمالهم الخاص يتعارض مع المصالح العامة، المتعاقدون اعتماديا ليسوا خاضعين وهم معرضون للمحاسبة كما في حالة من يستخدمهم من المسؤولين الحكوميين، اعترف السيد شلايفر مثلاً وعن طيب خاطر انه قام ببعض الاستثمارات الشخصية في روسيا، ولكن انكر في المحكمة ان يمثل ذلك تضارباً مع المصالح.

ومع هذا، بعد مرور عقد كامل، تمنح الحكومة عقوداً لجهات خارجية لتنفيذ اعمال هي من مسؤولية الدولة وبدرجة متسارعة، مدفوعة بالترفضيل الايديولوجي لادارة بوش لحرية الاسواق (مما يشكل تناقضاً ظاهرياً) في الوقت نفسه الذي تطالب به بعض الجهات بالمزيد من خدمات حكومة الولايات المتحدة العسكرية والمساعدات الاجنبية وبناء الامم كان العقد مع جامعة هارفارد ثوريا في حينه وغير اعتيادي، ولكن ذلك يبهت بالمقارنة مع بعض العقود الهائلة وغير التنافسية التي منحت في العراق وتم تديرها كضرورات للامن القومي، شركات الدفاع المرتبطة مع اعضاء كبار في الحلقة الداخلية القريبة من السلطة كانوا هم المستفيدين من بعض هذه المنح.

ولجعل الامور اسوأ، يقوم المتعاقدون من القطاع الخاص ليس فقط بتنفيذ السياسة ولكن في بعض الاحيان يتخذون قرارات حكومية حاسمة تؤيد او تكبح من قبل بير وقرائين لديهم ارتباطات مع المتعاقدين.

وفي الكثير من الحالات كما هي في حالة هارفارد من الصعب اكتشاف من يمكن ان يلقي اللوم عليه او حتى من هو المسؤول عن هذه الافعال، طالما تستمر الولايات المتحدة بالتخلي عن مهمات الحكومة الحرجة الى زمر صغيرة، فان مصالح امريكا ومواقفها الاخلاقية سوف تتعرض لاعتبارات المصالح الخاصة.

ترجمة احسان عبد الهادي

عن لوس انجلس تايمز

البنتاغون متهم بفضيحة السجناء

الاعمال المرتكبة والمرفوضة حتى في زمن الحرب، عن تقنيات مجازة اوشكت سلوكا منحرفا ودلت على فشل القيادة والنظام العسكري، ونحن نعلم بأن بعض التعذيب وسوء المعاملة المرتكبة في سجن ابي غريب والتي لم يتم تصويرها حدث في اثناء جلسات الاستجواب وان هذه المعاملة السيئة وقعت في سجون اخرى اثناء الاستجواب ايضا.وان كثيراً من سوء المعاملة الخطير وقع في امكان اخرى مختلفة وفي سياقات مختلفة، وكان شائعا على الرغم من انه لم يشمل الا نسبة ضئيلة من المعتقلين، وكان خطيراً في عدده وتأثيره وان أي اجراء لم يكن يجيز هذا النوع من الافعال ولم يثبت شيء على وجود سياسة لسوء المعاملة يزرخ لها مسؤولون على مستوى عال او سلطات عسكرية، ومع ذلك فإن سوء المعاملة لم يأت فقط من افراد لا يحترمون القواعد المعروفة، وهناك مسؤولية مؤسساتية وشخصية على مستويات عليا..

وفي العراق لم يكن هناك فقط عجز في توقع حدوث التحرر الكبير بل وايضاً هناك عجز في التكيف السريع والملائم ازاء التمرد الذي جاء بعد المعارك الكبيرة.

ونحن نعتقد بان الجنرال ريكاردو سانثيز القائد العام للقوات الأمريكية في العراق كان عليه المباشرة بعمل أكثر نشاطا في تشريع الثأني، عندما علم بأهمية المشاكل التي يربى غريب ونرى بأن الجنرال سانثيز والجنرال (ووجد اكوفسكي) لم يكن بوسعهما الاشراف بشكل صحيح على الاشخاص المكلفين بالاعتقال والاستجوابات.

ترجمة/ زينب محمد عن الموموند

تقنيات الاستجواب التي تعرض المعتقلين في خلالها الى التعذيب وبين الالم والاهانة في العراق وافغانستان وفي قاعدة وغوانتانامو في كوبا، اما رانديبرس، مستشار الامن القومي لجون كيري فلم يقرأ التقرير بالطريقة نفسها، وبرايه فإن هذا التقرير يشير الى ان التقصير الذي ارتكب في ابي غريب وبغيره كان يعزى الى اعلى مستويات القيادة. وقد يستدعى ضباط الاستخبارات العسكرية للشهادة. في محكمة عسكرية، بخصوص قضية الجنود الامريكيين المتهمين بتعذيب سجناء ابي غريب، واعطى القاضي سبني بدأ جلسة الاستماع التمهيديدة لأربعة من سبعة جنود متهمين، في مناهيم في المنيا، للمحكمة تاريخ السابع عشر من ايلول، لتوجيه الاتهام الى ضباط المخابرات العاملين في ابي غريب، والا، فان هذا القاضي - الكولونيل جيمس بول، سوف يستدعيهم للشهادة، ومنهم الحصانة للقيام بذلك وقدم دفاع احد الجنود وهو (جافال دافيز) هذا الطلب، ويؤكد الجنود المتهمين بأنهم كانوا يطيعون وامر ضباط المخابرات العسكرية.

وبالمقابل طلب القاضي بول من دفاع الجندي دافيز ان يقدم له دليلاً على تورط دونالد رامسفيلد قبل استدعاء وزير الدفاع هذا الى المحكمة.

ومما جاء في تقرير مجموعة العمل: ان الاحداث التي وقعت بين تشرين الاول الى كانون الاول عام ٢٠٠٢ في سجن ابي غريب كانت اعمالاً وحشية وسادية مجانية ونعلم الآن ان هذه الاعمال وقعت تحت مسؤولية اعضاءمن الشرطة العسكرية.

والمخابرات العسكرية، ولم تكشف هذه

الاعتقاد بأن هناك من شجع على استخدام هذه التقنيات، كما قالت مجموعة العمل.

واكدت مجموعة العمل عدة مرات على (انتقال) اساليب معاملة السجناء من افغانستان وغوانتانامو الى العراق.. فقد استخدم المستجوبون امريكويون والمندوبون الاساييلب نفسها ضد اعضاء يقترض منهم من القاعدة او من مليشيا طالبان، حرمهم بوش من التمتع بحماية اتفاقيات جنيف، وسجناء عراقيين يشبهه في اشراكهم في (التمرد) لكنهم من حيث البدا يهتمون بهذه الاتفاقيات وشارك شليسنجر الذي ترأس التحقيقات التي قامت بها لجنة من الخبراء وجهت لومها لحكومة بوش لأنها لم تحسن تقدير نتائج غزو العراق، شارك مجموعة العمل في ابحاثها بأن هذا المشروع كان اعداده غير صائب ولم يكن العسكريون الامريكويون يمتلكون الوسائل لمواجهة الفوضى التي دفعت الحرب البلاد اليها، وبرايه فان اعمال العنف التي ارتكبت في سجن ابي غريب كانت تعزى جزئياً الى خسارة الجيش للسيطرة، واصطدامه (بالقاعمة).

ومن جانبها انتقدت المنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان (هيومن رايتس ووتش HRW)بشدة الاستنتاجات التي توصل اليها تقرير اللجنة التي يرأسها جيمس شليسنجر في اليوم الاول من صدوره فالتقرير تحدث - كما قال (ريد برودي) المستشار الخاص في المنظمة عن قصور في الادارة في حين كان عليه التحدث عن سياسة التعسف والتجاوز وسوء المعاملة وازاف: يبدو التقرير انه اهتم بتفادي اقامة اية علاقة بين موافقة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد على

المجموعة الاحاطة بالموضوع وتحديد الفريق الليلي في القسم (١) في سجن ابي غريب وتحديد المسؤولين عن اعمال سوء المعاملة والتعذيب التي صورها مرتكبوها تصويراً فوتوغرافياً وعلى اشربة ايضا، وحسبما افاد به شليسنجر فان هذه الافعال ارتكبتها جنود احتياط تابعين للكتيبة (٨٠٠) الخاصة بالشرطة العسكرية وهذه الافعال ليس لها علاقة بعمليات الاستجواب والبحث عن المعلومات، انها افعال وحشية وسادية مجانية ارتكبتها ضباط صف وجنود بقصد (التسلية) حسبما قال احدهم، ويشير التقرير الى ان (اعمال عنف فظيعة) ارتكبت في اثناء عملية الاستجواب في ابي غريب وفي غيره.

ويشير التقريرالى توجيه (٢٠٠) تهمة تخص اعمال العنف والتعذيب الى القوات المسلحة الامريكية ارتكبت في افغانستان والعراق وغوانتانامو ومن مجموع التحقيقات ال (١٥٠) التي تم انجازها اشارت (٦٦) منها الى ان هذه التهم كانت تسندها حقائق. وفي ثلث هذه الحالات كان الامر يتعلق بمعتقلين تعرضوا لى سوء المعاملة في اثناء استجوابهم، مات خمسة منهم بسبب ذلك، ولا تزال (٢٢) حالة وفاة قيد التحقيق.

ووجهت مجموعة العمل اتهامها الى تعليمات بوش واورامه الخاصة برفضه حماية اسرى غوانتانامو بإتفاقيات جنيف، وتعليمات رامسفيلد التي اجازت تعرض السجناء الى تقنيات في الاستجواب تحظرها الاتفاقات الدولية واللوائح العسكرية الامريكية، وعلى الرغم من ان الوزير قد عدل عن تلك التعليمات الا ان الاوامر والاوامر القابلة ساهمت في

الى ان وزير الدفاع كان قد اخذ في اعتباره - في توجيهاته- آراء القضاة، وانه كان قد (لائم سياسته) (وان تصرفه كان مثاليا). وعبر اعضاء آخرون في مجموعة العمل منهم وزير الدفاع السابق (هارولد براون) وهو ديمقراطي والنائبية الجمهورية السابقة (تيلي فاوئر) والجنرال المتقاعد (شارل هورنر) عن المعنى ذاته ويرى شليسنجر بأن البنتاغون لم يؤد واجبه في الاشراف والمراقبة ولكن الخطأ ينسب للعسكريين أكثر منه لوزير الدفاع وحكومته ويقول محللون انه لم يبق على استحقاق انتخابات الرئاسة الامريكية سوى شهرين ولهذا لا يمكن ان نتوقع من مجموعة العمل المستقلة والثنائية (من الجمهوريين والديمقراطيين) والتي عينها وزير الدفاع ان تدعو هذا الوزير الى الاستقالةغير ان التقرير الذي اصدره هؤلاء المراقبون قدم تحليلاً للأحداث لم يقول: لقد اكتشفنا سلسلة من حالات الضعف ابعد مما موجود في المجموعة المسؤولة عن الزنزانات داخل العراق، اكتشفنا وجود ضعف اساسي على كافة المستويات القيادية والجنود ميدانياً وحتى داخل القيادة المركزية وفي البنتاغون، وشارت النابئة الى ان مجموعة العمل لم تكتشف اية سياسة ضمنية تدعو الى تعذيب المعتقلين والى معاملتهم بطريقة لا انسانية، غير ان ضعف القادة ساهم في خلق اجواء اتاحت ارتكاب اعمال هذه، لقد تشكلت مجموعة العمل منذ البداية في مطلع ايار الماضي بعد كشف النقاب عن سوء المعاملة والتعذيب الشديد الذي تعرض له سجناء ابي غريب، واستطاعت

هل ينهي التقرير الذي وضعته مجموعة العمل الامريكية الجدل الكبير الذي حول سوء معاملة السجناء في سجن ابي غريب وفي غيره من السجون؟ كل الدلائل تشير الى ان العكس تماماً هو ما يحصل الآن، فقد فتحت الحكومة الامريكية على نفسها جبهة اخرى ساخنة مع صدور تقرير مجموعة العمل التي عينها وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد برئاسة احد اسلافه الى هذا المنصب وهو الجمهوري جيمس شليسنجر. وذلك في الرابع والعشرين من آب حول ظروف المعتقلين من قبل القوات العسكرية الامريكية في افغانستان والعراق وفي قاعدة خليج غوانتا نامو في كوبا، فقد جاءت استنتاجات لجنة العمل المكلفة من قبل رئيس البنتاغون رامسفيلد بتفحص ومراجعة ظروف اعتقال سجناء القوات الامريكية في العراق وبخصوص وزير الدفاع، لكن تقرير اللجنة لم يوص بالعقوبات بحق ضباط في اعلى مستويات المسؤولية.

وبموجب تأكيدات رئيس لجنة العمل، جيمس شليستمر، وهو جمهوري وسبق ان شغل منصب وزير الدفاع قبل ثلاثين عاماً، فإن المعاملة السيئة التي تلقاها المعتقلون في سجن ابي غريب قريباً من بغداد. تلقي بالمسؤولية المباشرة على عاتق الكثرين بدءاً من الضباط وحتى أمر الكتيبة وبالمسؤولية غير المباشرة على رئاسة الاركان التي لم تتخذ القرارات الضرورية لإنهاء هذا الوضع، كما ان هناك مسؤولية مؤسساتية واخرى شخصية، تطال حتى السلم القيادي في واشنطن، كما قال الوزير السابق في اثناء مؤتمر صحفي. وحول قرارات رامسفيلد، اشار شليسنجر